

الشعب : الرياضيات + العلوم التجريبية + التقنية — الخارِب : 1,5 الاقتصاد والتجارة — الخارِب : 2 الاختبار : الفلسفة — الحصة : 3 ساعات	الجمهورية التونسية وزارة التربية والتكوين امتحان البكالوريا دورة جوان 2005
---	--

يختار المترشح أحد المواضيع الثلاثة التالية :

الموضوع الأول :

هل يمثل الشك في الأخلاق خطرا عليها ؟

الموضوع الثاني :

إن العلم، وهو يعيد بناء حقائقه، يعيد بناء ذاته.
حلل هذا الموقف مبرزاً قيمته الفلسفية.

الموضوع الثالث : تحليل نص

« الناس جميعا أحرار، متساوون ومستقلون بالطبع، ولا يحقّ البتة أن نسلب أيّا كان أملاكه، ولا أن نخضعه لسلطة غيره السياسية دون موافقته. فالإجراء الوحيد الذي يُخوّل لأيّ كان أن يتجرّد من حريته الطبيعية وأن يتحمّل أعباء علاقات المجتمع المدني هو إبرام اتفاق مع أناس آخرين تجتمع بموجبه الأطراف وتتحد ضمن مجموعة واحدة بحيث يعيشون معا في رفاة وأمن وسلام، متمتعين بخيراتهم في مأمن من شرّ الغرباء عنهم (...).

وعندما يؤسس عدد من الناس، بموافقة كلّ واحد منهم، مجموعة، فإنهم بذلك يمنحون هذه المجموعة خصائص الجسد الواحد، ويمنحونها أيضا القدرة على التأثير كما لو كانت جسدا واحدا أي على النحو الذي تريده الأغلبية وتقرّره. إن القوة التي تحرك مجموعة ما، هي دائما موافقة أفرادها، ولما كان كلّ ما يؤلّف جسدا واحدا يلزمه أن يتحرك في اتجاه واحد، فإنه سيتحرك ضرورة في الاتجاه الذي تدفعه إليه القوة الغالبة، أعني إرادة الأغلبية، وإلا تعدّ على هذا الجسد التأثير والبقاء بما هو جسد واحد، أي بما هو مجموعة واحدة، وهو ما كان سيمثّل تنكّرا للقرار الإرادي لكلّ الذين اشتركوا فيه. وهذا القرار عيّن هو إذن ما يلزم كلّ واحد بقرارات الأغلبية.

جون لوك

الرسالة الثانية في الحكم المدني

حلّل هذا النصّ في شكل مقال فلسفيّ مستعينا بالأسئلة التالية :

- ما هي شروط قيام عقد اجتماعي وما هي مبررات قيامه ؟
- بأيّ معنى تشكّل قاعدة الأغلبية أساس الحكم المدني ؟
- هل تمثّل قاعدة الأغلبية شرطا كافيا لضمان مشروعية الحكم المدني ؟